• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

هاني شمس

بادي الدوسري

خالد الشليمي

د. خليل عبدالله

وصل عدد الإجمالي إلى 321 مرشحاً بينهم 11 سيدة

30 مرشحاً حصيلة اليوم السابع من التسجيل بينهم امرأتان

بشير عجاب عجاب

عبدالله طالب الحمد

خلف محمد الفيلكاوي

محمد ناشي العجمي

محمد سعيدان العازمي

عبدالعزيز عيسى البلوشي

احمد محمد العتيبي

حيدر جاسم الحداد

30 مرشحا سجلوا أمس اسماءهم في الإدارة العامة لانتخابات مجلس الأمة 2016 في اليوم السابع لخوض السباق النيابي والعرس الديموقراطي الكويتي ليصل العدد الاجمالي حتى يوم أمس 321 مرشحا ومرشحة بينهم 11 سيدة بعد تسجيل هديل المحمد وعالية الخالد امس.

وتوزع الـ 321 مرشحا على الدوائر الخمس إذ ترشح في الأولى 51 مرشحا والثانية 41 والثالثة 50 مرشحا و86 مرشحا في الرابعة والخامسة ترشح فيها 93 مرشحا ومن أبرز مرشحي اليوم السابع د.خليل عبدالله وخالد الشليمي وبادي الدوسري.

وطالب المرشحون بالعمل على المصلحة العليا للبلاد سواء في الجانب السياسي والاقتصادي، مؤكدين على أن عودة المقاطعة إيجابية لإثراء الحياة السياسية في الكويت.

وأكدوا سعيهم حال وصولهم إلى البرلمان للعمل على النهوض بقضايا الصحة والتعليم والإسكان والتوظيف وغيرها.

فالى تفاصيل كلمات المرشحين:

أكد مرشح الدائرة الرابعة خالد الشليمي ان هذه السنة ستكون طيبة لاسيما ان النواب السابقين قدموا ما لديهم ولكن نتائج الانتخابات المقبلة هو الدليل على ادائهم وعطائهم.

واضاف ان عودة المقاطعين هي اثراء للحياة السياسية خاصة ان الدور الرقابي بالمجلس السابق كان معدوما، لذلك عودة المقاطعين لها دور مشهود واكبر دليل الهجوم الذي تعرضوا له بعد قرار مشاركتهم ليساهموا في درء الفساد.

واعتبر الشليمي ان هناك ضربا من تحت الحزام لهم كي يبعدوهم، موضحا ان بعض الوسائل الاعلامية التي تقف ضد المقاطعين سيموتون بغيظهم بعد النجاح الكبير بإذن الله لهم.

وأضاف ان السياسة لا تبقى ثابتة توجهاتها لذلك تغيير القرارات نابع من تغير الاحداث وعليه فإن عودة المقاطعين امر ايجابي.

وعن زيادة البنزين قال الشليمي ان الحكومة تدفع باتجاه ان يصل بعض المواطنين الى تحت خط الفقر، محذرا من أن القادم اصعب ونحن غير متفائلين لان الدولة تريد التملص من دورها تجاه المواطن.الحكومة يجب عليها ان تقوم بدورها تجاه التجار والقطاع الخاص حتى لا يمس جيب المواطن فكيف ان كانت هي الخصم؟!

وقالت مرشحة الدائرة الخامسة هديل جاسم المحمد ان المجلس القادم سيشهد وجوها جديدة ومن اهم اولوياتي قضية التعليم والتي بحاجة ماسة الى التطور.

واضافت اما ثاني اولوياتي فهي المرأة فهناك امرأة وصلت لسن الـ50 دون زواج ويجب تقديم الرعاية لها.

وتابعت: وثالث اولوياتي الولاء لهذا الوطن، فلا يمكن السكوت عن اي فئة او طائفة لها ولاء لبلاد او منظمات اخرى.

وبسؤالها عن امكانية خوضها الانتخابات وهي حامل، قالت ان المرأة الحامل لم تتغيب عن العمل ولم يمنعها الحمل عن العطاء.

بدوره، قال جاسم التركي مرشح الدائرة الخامسة: كلمتي هي كلمة الشعب الكويتي كله وهدفي ليس المجلس والنجاح وانما اريد ايصال كلمتي ولذلك انا ارى ان المرشح يجب ان تكون لديه مؤهلات ويكون صاحب شهادة وان تكون لديه شهادة حسن سير وسلوك وان يكون متحدثا والمرشح لا يستحق أن يمثل الشعب إذا كانت تغريه المادة.

واضاف: الرسالة الأولى الى القيادات اقول انه بسببكم الكويت تنزف وهناك هدر في المال العام دون حساب للوزراء، واقول للقيادات انزلوا من ابراجكم العاجية التي تجلسون فيها.

وتابع: الرسالة الثانية للنواب الذين يقولون تصريحات رنانة للشعب في هذه المرحلة وبعد ذلك لا يسألون في الناخبين، وانصح هؤلاء بأن يمثلوا كل الكويتيين وليس قبيلتهم وطائفتهم فحسب.

وزاد قائلا: الرسالة الثالثة للشعب لانهم هم السبب في ايصال اشخاص لا يستحقون الوصول الى قاعة عبدالله السالم.

واكد مرشح الدائرة الرابعة فارس النون ان المرحلة المقبلة من تاريخ الكويت مفصلية وتستوجب توحيد الجهود وتأصيل الديموقراطية حتى تصبح حياة بعد ان كانت تجربة.

واضاف النون ان المنطقة تمر بمنعطف خطر سيرمي بظلاله علينا رغم الحذر لذلك لابد ان نقوي جبهتنا الداخلية لانها هي قوتنا الحقيقية، موضحا ان وجود مجلس وحكومة على قدر المسؤولية سيمنح الكويت قدرة على مواجهة التحديات الاقليمية والاقتصادية والامنية.

ولفت الى اهمية اختيار الشعب لنواب ملبين للحاجة الشعبية والوطنية لان الكويت تستحق الافضل.

وقال النائب السابق ومرشح الدائرة الثالثة د.خليل عبدالله: نزمل ان نجمع الكويتيين ولا نفرقهم في ظل الظروف الاقليمية المحيطة ونسعى لمستقبل افضل لكل كويتي.

واضاف عبدالله ان وثيقة الاصلاح لنا منها موقف مع كل ما يمس المواطن، ونرفض ان يكون الاصلاح الاقتصادي على حساب المواطن بل يجب ان تكون من اجله.

وتابع: يجب ان نوجه الحكومة بألا تتخذ اي قرار عشوائي، مستذكرا اقوال وزير المالية ان الحكومة لم ترصد أي اثار لزيادة البنزين، مطالبا بعدم الانصياع لدراسات البنك الدولي او اي جهة بخلاف ابناء الكويت.

وزاد عبدالله ان قضية التعليم لا يمكن التخلي عنها فتنمية العنصر البشري مبني عليها تقدم المجتمع.

من جانبها، قالت مرشحة الدائرة الخامسة هديل المحمد: أخوض الانتخابات بهدف الاصلاح وخدمة الوطن والمواطن وأولوياتي تطوير التعليم وحقوق المرأة وخاصة منح غير المتزوجة الحق الإسكاني.

وذكرت قائلة: نطمح للتغيير في المجلس المقبل والمرأة قادرة على الوصول الى مجلس الامة.

واكدت ان مجلس الامة بحاجة لدماء شابة جديدة لأحداث نقلة نوعية على المستويين التشريعي والرقابي، لافتة الى ان نسبة التغيير ستكون كبيرة.

واكدت ان التعاون بين السلطتين خلال المرحلة المقبلة يجب ان يكون سيد الموقف من اجل حالة الانسجام وانجاز القوانين الملحة التي يحتاجها الوطن وخاصة فيما يتعلق في القضية الاسكانية والتعليم وحقوق المرأة.

ورفضت المحمد المساس بالمواطن في اي اجراءات تتخذها الحكومة، مؤكدة ان ذلك خط احمر وعلى المجلس المقبل التصدي له.

بدورها، قالت مرشحة الدائرة الثانية عالية حمود الخالد: يشرفني ان اترشح واشارك بمجلس الامة لعام 2016 واهم الاهداف التي دفعتني للترشح هو ممارسة العمل البرلماني الرقابي والتشريعي.

واتعهد بأداء شفاف وموضوعي لتحديد اولويات البلاد وذلك لمصلحة الكويت والكويتيين نظرا لما تشهده البلاد في الجانبين الاقتصادي والسياسي بعيدا عن المناحرات او المزايدات.

وطالب مرشح الدائرة الخامسة عبدالمحسن المقاطع بتفعيل ملف التجنيد من خلال ايفاد المجندين الى الدول التي تملك خبرة بالحروب والدورات العسكرية، لافتا الى ان مدة التجنيد حتى لو تجاوزت الخمس سنوات فهي امر ايجابي.

وزاد المقاطع ان زيادة البنزين وان اقرت يجب ان تكون بمنح المواطن 250 ليتر بنزين شهريا، مضيفا انه يجب على الدولة ان تستفيد من الطاقة الشمسية في المناطق الصحراوية.

من جانبه قال مرشح الدائرة الثانية حيدر الحداد: أسجل شكري لكل من رسخ تعزيز الديموقراطية في هذا البلد الكريم، ونترحم على الراحلين، وبالنسبة لبرنامجي الانتخابي، فلدينا رؤية بتوفير كل الطاقات والامكانيات لكل مواطن كويتي ليعيش بأمان وحرية في هذا البلد، وأملى أن يوفق الجميع، وأشكر كل المجالس السابقة وكل الرجال الذين بذلوا جهودا مخلصة لهذا الوطن.

بدوره، قال مرشح الدائرة الرابعة جزاع القحص: شعاري هو المشاركة من أجل تقويم التشريع والرقابة لكويت أفضل.

وأضاف: لا يخفى على أحد أنه في ظل المقاطعة ابتلينا بمجلس يعد كغرفة خلفية لحكومة لا تملك قرارها وكان يتميز بالهدر ماليا والسياسة المالية الفاشلة وغير الشفافة ومبهمة المعالم والمساس بجيب المواطن بصورة كبيرة وجراءة حكومة.

وأشار الى أن القرارات الحكومية ساهمت في ضرب الاستقرار المجتمعي، وذلك بزعزعة استقرار المواطن وتكميم الأفواه وتقييد الحريات، وكان لابد من المشاركة للمحافظة على ثروات المواطن وتقوية قوانين الجنسية.

وطالب كل كويتي بأن يشارك لتقويم الاعوجاج التشريعي والرقابي المتعمد.

وقال مرشح الدائرة الرابعة ثامر السويط: سأبدأ من حيث انتهى مرسوم الحل الذي أكد أن هناك تحديات مقبلة سياسية وأمنية اقليمية، وهي رسالة من صاحب السمو الأمير بأن المجلس السابق لم يكن قادرا على مواجهة التحديات ولم يكن على مستوى الطموح.

وأضاف السويط في تصريح صحافي عقب تسجيل ترشحه في إدارة الانتخابات، إن هذا يحتم علينا حسن الاختيار في المجلس المقبل، وأخطر ما قام به المجلس السابق هو الانحراف التشريعي وأغرب القوانين هو قانون البصمة الوراثية. ولفت الى أن قانون البصمة الوراثية الذي أقر الى جانب كثير من القوانين السيئة مثل قوانين كبت الحريات وتمديد الحبس الاحتياطي. وتابع: لم يفلح المجلس السابق في التشريع ولا في حماية حقوق المواطنين، مضيفا أنه ينطلق من ثوابت أساسية وهي إسلامية العقيدة والوحدة الوطنية، وسنقوم لإعادة ترميم

النائب السابق ومرشح الدائرة الثالثة د. خليل عبدالله متحدثا

المرشحة عالية الخالد متحدثة للصحافيين

مرشح الدائرة الرابعة ثامرالسويط

حمد فيصل العويهان

خالد الشليمي: عودة المقاطعين إثراء للحياة السياسية وأمر إيجابي

هديل المحمد: المجلس القادم سيشهد وجوهاً جديدة

جاسم التركي: المرشح الذي تغريه الأموال لا يستحق تمثيل الشعب

فارس النون: المرحلة المقبلة مفصلية وتستوجب توحيد الجهود

عالية الخالد: أتعهد بالعمل على مصلحة البلاد اقتصادياً وسياسياً

عبدالمحسن المقاطع: أطالب بمنح المواطنين 250 ليتر بنزين شهرياً

عمر العيسى: ترشحت من أجل المحافظة على المكتسبات الوطنية

جاسم محمد عبدالرحيم

عبدالمحسن يوسف المقاطع

رباح قمر الظفيري

عمر حمد القناعي

شعبان خلف

فريق العمل
فرج ناصر
سلطان العبدان
بدر السهيل
تصوير
قاسم باشا
أحمد علي

222 72 830 - 222 72 857 فاكس
majlisalomma@alanba.com.kw إيميل
• للتواصل:

هديل المحمد

عالية الخالد

عبداللطيف المناور

ثامر سعد الظفيري

مطالب بالعمل على المصلحة العليا للبلاد سياسياً واقتصادياً

تأكيدات على إيجابية عودة المقاطعين لإثراء الحياة السياسية

فارس ناصر النون

جزاع فهد العنزي

محمود شاكر الفيلكاوي

عيد فالح العازمي

احمد مساعد المدعج

جاسم احمد العنجري

طلال لافي العازمي

محمد مفرج العدواني

البناء القانوني ونجتهد في التشريعات وتعديل المنحرف منها، وبالنسبة للرقابة أعاهد الجميع على عدم تعطيل أي من الادوات الرقابية المتاحة.

وحول زيادة أسعار البنزين، قال: ندرك تماما أن الزيادة غير مستحقة ولو وضعت أعذار واهية، وهناك فساد مالي مخيف ومنح مليارية لبعض الدول، وبالتالي يجب محاربة المقصرين وعدم تحميل المواطن المسؤولية.

وقال: لدي قناعة بأن الكويت بلد الإنسانية، وكما أطلق على سمو الأمير لقب قائد الإنسانية فلن نسمح بتحميل المواطن أو المقيم مسؤولية أخطاء الحكومة بفرض الرسوم أو زيادة الاسعار.

قال محمد العازمي مرشح الدائرة الخامسة: اليوم تشرفنا بالترشح، وأنا سعيد بهذا الأمر ولدي رسالة للشعب الكويتي لأنه هو من يحدد ممثليه.

وأضاف: على الشعب ألا يفوت الفرصة على نفسه يوم الاقتراع وعليه الاختيار الصحيح، خصوصا أن القوانين التي أقرها المجلس السابق لم تكن موفقة مثل قانون البصمة الوراثية وغيرها من القوانين.

وتابع: هناك قوانين أخرى تحتاج الى تعديل كقانون الانتخاب الظالم، مشيرا الى أن المجلس السابق أقر وثيقة الإصلاح الاقتصادي، ولذلك يجب إعادة النظر في هذا الأمر في المجلس المقبل لعدم المساس بجيب المواطن.

بدوره، قال مرشح الدائرة الخامسة هاني حسين شمس: نتمنى من كل الشعب الكويتي المشاركة في العرس الديموقراطي وإيصال أفضل من يمثلهم.

وتابع: ان المرحلة المقبلة مهمة في تاريخ الكويت، وأول مرة يتم حل المجلس بسبب الظروف الإقليمية، والجميع يعلم ويشاهد الوضع المحيط بنا الملتهب، وهذا يجعل هناك استحقاقات علينا جميعا القيام بها حتى نعزز الاستقرار السياسي.

وأضاف: اذا لم يكن هناك استقرار سياسي فمن الصعب أن تواجه التحديات، خاصة أن الدول المحيطة التي ليس لديها استقرار سياسي فقدت حتى أبسط مقومات الأمن.

وقال: يجب أن يكون لدينا مجلس أمة قوي يستطيع أن يبحر في سفينة الكويت الى بر الأمان، ويستطيع أن يقود التنمية في البلاد.

وقال عبداللطيف المناور مرشح الدائرة الرابعة: إن المجلس السابق أخفق في أمور ووفق في أمور أخرى، مشيرا الى أن من الأمور التي لم يكن موفقا فيها زيادة أسعار البنزين.

وأضاف: كما أن المجلس السابق لم يكن عليه إقرار قانون البصمة الوراثية وقانون التوظيف ووثيقة الاصلاح الاقتصادي، وكان حريا به الدفاع عن جيوب المواطنين وعدم السماح للحكومة بالاقتراب من دخله.

وأكد مرشح الدائرة الثانية عمر العيسى: ان إحساسي بالمسؤولية وخدمة للوطن والمحافظة على المتكسبات الوطنية جاء وراء قرار نزولي للانتخابات الحالية.

وأضاف العيسى أنه سيعمل على حزمة من القضايا ومن أهمها الملف القانوني، وخاصة مهنة المحاماة التي بحاجة لتشريعات عدة، مشيرا الى أن ملف الرياضة من الملفات التي تحتاج الى وقفة من الجانب البرلماني والحكومي لتعود رياضتنا كما كانت بالسابق.

الحكومة تستشكل في قرار قبول ترشح دشتي أمام «الاستئناف».. وجلسة الحكم قريباً

د. عبدالحميد دشتي

مؤمن المصري

سارعت الحكومة ظهر امس الى تقديم استشكال في قرار ترشح النائب السابق د. عبدالحميد دشتي وذلك بهدف وقف تنفيذ الحكم لحين البت في الاستئناف المقدم من الحكومة، فيما قالت مصادر قانونية ان المحكمة ستحدد جلسة لنظر الاستشكال قريبا. وكانت الدائرة الادارية السادسة بالمحكمة الكلية قضت امس بقبول الدعوى المستعجلة المرفوعة من النائب عبدالحميد دشتي والتي يطالب فيها بالغاء قرار الامتناع عن قبول اوراق ترشحه لانتخابات 2016، وقضت بالغاء القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار وبالزام جهة الادارة المصروفات ومبلغ 200 دينار مقابل اتعاب المحاماة الفعلية، وامرت المحكمة بشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وتنفيذه بمسودته الاصلية من دون اعلان.

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها: لما كان ذلك واعمالا له، وكان الثابت للمحكمة ان المدعي لم يتمكن من تقديم اوراق ترشحه بنفسه لوجود قوة قاهرة تحول بينه وبين حضوره الى ادارة شؤون الانتخابات باعتبار انه متواجد خارج البلاد لتلقي العلاج ولا يستطيع العودة اليها في الوقت الحالي بناء على تعليمات الاطباء المشرفين، وانه عضو سابق في مجلس الامة ويحمل مؤهل الدكتوراه مما يعني ـ بالضرورة وبحكم اللزوم ـ اجادته قراءة اللغة العربية وكتابتها، الامر الذي يكون معه الامتناع عن قبول اوراق ترشحه من خلال وكيله القانوني لانتخابات مجلس الامة عن العام 2016 والمزمع اجراؤها بتاريخ 2016/11/26 ليس له ما يبرره في الواقع والقانون وينطوي على تعسف غير جائز ويشكل قرارا اداريا سلبيا تقضي المحكمة بالغائه على النحو الذي سيرد في المنطوق.

وحيث ان من يخسر الدعوى يتحمل مصروفاتها، فإن المحكمة تقضي بالزام جهة الادارة بها عملا بالمادة 1/119 من قانون المرافعات المدنية والتجارية. لذا، حكمت المحكمة قبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار الاداري السلبي بالامتناع عن قبول اوراق ترشح المدعي من خلال وكيله القانوني لانتخابات مجلس الامة عن العام 2016 والمزمع اجراؤها بتاريخ 2016/11/26 مع ما يترتب على ذلك من آثار وبالزام جهة الادارة المصروفات ومبلغ 200 دينار مقابل اتعاب المحاماة الفعلية.

وامرت المحكمة بشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وتنفيذه بمسودته الاصلية من دون اعلان.

تباين قانوني حول جواز ممارسة حق الترشيح عن طريق الغير

د. محمد الفيلي

د. غازي العياش

د. مساعد العنزي

صالح العجمي

عبدالرحمن الوطري

د. بدر الراجحي

آلاء خليفة ـ سعد الرشيدي

في ردود فعل دستورية حول حكم المحكمة الإدارية بشأن ترشح النائب السابق د.عبدالحميد دشتي عن طريق توكيل للترشيح أثناء تواجده خارج البلاد، قال الخبير الدستوري د.محمد الفيلي في تصريح خاص لـ «الأنباء»: ان الحكم عنوان الحقيقة من الممكن التعليق عليه بانتقاده ولكن يجب احترامه لأن القضاء هو وسيلة حسم النزاع. وأردف الفيلي قائلا: إذا أصدر القاضي حكما في هذا الموضوع وان كنت من الناحية الفقهية لا أميل الى هذا التوجه ولكن القضاء عنوان الحقيقة الرسمية. ومن ناحيته، قال الخبير الدستوري د.هشام الصالح: يجب التفريق بين المراحل المختلفة من العملية الانتخابية فمرحلة الترشح لا تتطلب حضور المرشح شخصيا وانه لا يمكن تطلب ذلك خاصة في ظل غياب الحظر، وعليه فإن الوكالة يجوز معها الترشح أما في التصويت فيختلف الأمر باعتبار انه حق شخصي يجب ان يباشره الشخص بنفسه واحتراما لسرية الانتخاب فلا تجوز الوكالة. وتابع الصالح قائلا: لقد ذهب القضاء الإداري الى جواز الترشح بموجب الوكالة وعلى ذلك أصبح بإمكان عبدالحميد دشتي الترشح، أما عن الحصانة فيتمتع بها النائب أثناء دور الانعقاد وليس بمجرد إعلان النتائج، حيث ان النص يتكلم عن حصانة وبربطها باشتراط كونها أثناء دور الانعقاد، وعليه فبمجرد انعقاد المجلس في أول جلسة وحتى دون أداء القسم فإنه من شأنه تمتع النائب بالحصانة الإجرائية ونعني بها عدم جواز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق والمحاكمة إلا بعد موافقة المجلس ولا تمتد إلى تنفيذ الأحكام النهائية.

وتابع الصالح قائلا: صحيح من شأن الاستشكال وقف تنفيذ الحكم الى حين الفصل فيه. من جانبه، اكد أستاذ القانون الدستوري د.غازي العياش في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان نصوص قانون الانتخاب تتكلم صراحة عن أن ممارسة الحقوق الانتخابية تكون عن طريق الشخص نفسه، كما أن النص الدستوري يتطلب أن يجيد المترشح القراءة والكتابة وهذا لا يكون إلا عندما يقوم الشخص بنفسه بتعبئة استمارة طلب الترشح أمام موظف إدارة الانتخابات. وما ينطبق على الناخب يسري على المرشح كما تعلم، لذلك لا يجوز التوكيل في الترشح. كما أن قانون الانتخاب من القوانين الأساسية والتي لها طبيعة خاصة في نطاق تطبيق نصوصه تأخذ بشكل متكامل بغض النظر على ما تقرره القوانين الأخرى بشأن مفهوم الوكالة. وتابع العياش قائلا: أما فيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال..فلا يحرم الشخص المقيد من الحرية من ممارسة حق الانتخاب إلا في حالة ما إذا كانت هذه العقوبة مخلة بالشرف والأمانة أو عقوبة جناية أي أكثر من 3 سنوات. وإذا ما مكن من تقديم طلب الترشح بأي صورة كانت وتوافرت فيه الشروط القانونية فإن ترشحه يكون صحيحا، وإلا اعتبر ذلك عقوبة تبعية غير مشروعة، فالحظر الذي يمنع من الترشح كما ذكرنا أن يكون الشخص محكوما عليه بعقوبة جناية أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة.. ووفق قانون السجون فالمسجون يمارس جميع حقوقه عن طريق مأمور السجن كالطعن.. وغيره م 10 و7.. وعليه لا يوجد مانع قانوني للشخص من ترشيح نفسه بشرط أن يتقدم بذلك بنفسه.. مثل أن تنتقل الإدارة إليه ولا تملك إدارة السجن منعه من ذلك إلا في حالة عدم توافر شروط الانتخاب به.

من جهته، قال أستاذ القانون بجامعة الكويت د.بدر الراجحي بضرورة التفريق بين صفة الناخب وصفة المرشح على حد سواء فالقانون أتى في المادة 20 من قانون الانتخابات على ان يقوم المرشح بتقديم طلب الترشيح كتابيا لدى الجهة المخولة بالتسلم وعليه لم يذكر القانون بتاتا ضرورة حضور الشخص بنفسه، فهنا نرى انه يجوز أن يتقدم المرشح بطلب تسجيله عن طريق احد الأشخاص، بينما نرى في المادة 32 ضرورة حضور الناخب للجنة لإبداء رأيه، أي إن حضوره واجب بعد التحقق من شخصيته فلا يجوز أن نحمل المشرع نصا قانونيا لم يتطرق اليه أبدا.

واضاف المحامي عبدالرحمن الوطري القاعدة العامة للانتخاب هي أن يمارس المرشح إجراءات الترشيح بنفسه وأن يمارس حقوقه بنفسه لأنه ممثل الامة تحت قبة البرلمان، وقد اعطى الدستور حق الانتخاب والترشح الصدارة لتعلقها بالارادة الشعبية المعبرة عن سيادة الامة وبشأن جواز المرشح تقديم استمارة التسجيل بنفسه او لا؟ نرى انها ليس لها اساس قانوني فالمشرع لم يذكر ذلك بصريح العبارة، بينما الناخب نجد هناك نصا في المادة 4 من قانون الانتخاب على كل ناخب ان يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في الدائرة الانتخابية التي بها موطنه.

وبين أستاذ المرافعات د.مساعد العنزي الدائرة الادارية نظرت الشق المستعجل فقط ولم تبحث بالموضوع بشأن تسجيل المرشح عبدالحميد دشتي والشق المستعجل رأت المحكمة به أن شرطي الحماية متوافران وهما الخشية من فوات الوقت ودفع ضرر محدق لا يمكنه دفعه بعد ذلك، والمحكمة قضت بهذا الشيء لان مسألة تسجيل القيد الانتخابي لها وقت محدد وينتهي، وبالتالي رأت المحكمة انه يجب تطبيق القانون ووفرت حماية وقتية لهذا الحكم المستعجل الذي كان امام المحكمة بالجواز من عدمه والرأي الغالب ان الدائرة الادارية ستقبل إشكال الحكومة غدا بشأن عدم جواز المرشح توكيل شخص لتسجيله.

وقال المحامي صالح العجمي انه يجوز تسجيل المرشحين بالوكالة الخاصة اي ان تكون الوكالة مشتملة على بيانات اساسية محددة بشأن تسجيل القيد في سجل المرشحين وتسمى بهذه الحالة وكالة خاصة لان المشرع لم يشترط حضورهم شخصيا، بينما في الانتخاب يجب على الشخص نفسه انتخاب المرشح بنفسه ولا يجوز لغيره ان يبدي رأيه في الانتخاب بوكالة خاصة، واضاف ان القضاء الاداري قضاء متطور وسريع ويتصدى لأي ظواهر وسلوكيات تصدر من الجهات الادارية في الدولة.

الراجحي: يجوز التسجيل عن طريق أحد الأشخاص

العنزي: الأغلب أن «الإدارية» ستقبل اشكال الحكومة

العجمي: يجوز تسجيل المرشحين بالوكالة الخاصة

الوطري: القاعدة العامة للانتخاب هي أن يمارس المرشح إجراءات الترشيح بنفسه

الفيلي: الحكم عنوان الحقيقة.. والقضاء وسيلة حسم النزاع

الصالح: مرحلة الترشح لا تتطلب حضور المرشح شخصياً

العياش: ممارسة الحقوق الانتخابية عن طريق الشخص نفسه